

الأنصارى اليماني ونصه: "وقال شيخ مشايخنا السيد العلامة عبد الرحمان بن سليمان في المنهج السوى: وما نقل عن الإمام أحمد من العمل بالحديث الضعيف مطلقا، لم يرد غيره، وأنه خير من رأى قال ابن علان رحمه الله تعالى: حمل الضعيف فيه على مقابل الصحيح على عرفه وعرف المتقدمين فإن الخبر عندهم صحيح وضعيف، لأنه ضعف عن درجة الصحيح فيشمل الحسن، وأما الضعيف بالإصطلاح المشهور أى ما لم يجمع شروط القبول فليس مرادا كما نقله ابن العربى عن شيخه، قال الزركشى، وقريب منه قول ابن خزيمة<sup>(١)</sup>: الحنفية متفقون على أن مذهب أبى حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى من رأى، فالظاهر أن مراده بالضعيف ما سبق<sup>أنهى</sup> انتهى. وفيه أيضا (ص ٢٧٠): "وقال الحافظ ابن تيمية: إثبات الحسن اصطلاح الترمذى<sup>(٢)</sup>، وغير الترمذى من أهل الحديث ليس عندهم إلا صحيح وضعيف، والضعيف عندهم ما انحط عن درجة الصحيح، ثم قد يكون متروكا وهو أن يكون متهما أو كثير الغلط، وقد يكون حسنا بأن لا يتهم بالكذب وهذا معنى قول أحمد: العمل بالضعيف أولى من صاحب القياس" انتهى.

وفيه أيضا (ص ٢٧١): "وقال الحافظ ابن القيم فى إعلام الموقعين: الأصل الرابع من أصول الإمام أحمد الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن فى الباب شىء يدفعه، وهو الذى رجحه على القياس، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما فى روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به، بل الحديث الضعيف عندهم قسيم الصحيح وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف والضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد فى الباب أثرا يدفعه ولا قول صاحب<sup>(٣)</sup> ولا إجماعا على خلافه كان العمل به عنده أولى من القياس" اهـ.

وفيه أيضا (ص ٧٢): "قال ابن القيم: وأصحاب أبى حنيفة مجمعون على أن

(١) هكذا فى الأصل والغالب عندى أنه ابن خزيمة وما نقل عنه فى كتب (مؤلف).

(٢) هكذا فى الأصل. (مؤلف).

(٣) أى صحابى (مؤلف).